

قطر تبليغ حماس بنيتها إيقاف تحويل منحها المالية إلى قطاع غزة



05 نوفمبر 2019 - 11:29

أبلغ المبعوث القطري حركة حماس، بأن بلاده ستواجه صعوبة، في مواصلة تحويل الأموال إلى الأسر الفقيرة في قطاع غزة، بدءاً من العام 2020 لوشيك فصاعداً، بحسب ما ذكرته صحيفة "الأخبار" اللبنانية، في عددها الصادر الثلاثاء.

وقالت مصادر في حماس إن العمادي أبلغ الفصائل، خلال زيارته الأخيرة، بصعوبة تجديد المنحة التي تقدر بـ30 مليون دولار شهرياً وتغطي نحو 109 آلاف أسرة إضافة إلى دفعها جزءاً من ثمن الوقود لكهرباء القطاع. مع ذلك، تشير المصادر إلى أن قيادة الحركة تعول على تجديد المنحة عبر الاتصالات مع الأمير تميم بن حمد، لأن عدم التجديد يعني الذهاب إلى الانفجار في وجه الاحتلال الإسرائيلي المسؤول الأول والأخير عن الحصار.

وقالت مصادر في الحركة، إن البديل المحتمل للمال القطري، هو أن تقوم إسرائيل بتحويل الأموال الضريبية المحصلة من غزة، إلى خزنة وزارة المالية في القطاع مباشرة، دون تحويلها إلى السلطة الفلسطينية في رام الله.

وفق إحصاءات رسمية وأهلية، نسبة الفقر والبطالة في غزة من الأعلى عالمياً. وتظهر معطيات جديدة صادرة عن وزارة التنمية في غزة زيادة نسبة الفقر والبطالة خلال العام الجاري لتقارب 75%، فيما بات 70% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً، و33.8% تحت خط الفقر المدقع. في هذا الصدد، يقول وكيل الوزارة، غازي حمد، للصحيفة اللبنانية، إن الواقع الصعب دفع الكثير من السكان إلى شراء الأغذية ومياه الشرب عن طريق الاستدانة. أما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فقالت في بيان قبل أيام، إن نحو 80% من سكان القطاع البالغ عددهم أكثر من مليونين يعتمدون على المساعدات الإنسانية، مضيفاً أن حوالي مليون لاجئ من فلسطين يعتمدون على المعونة الغذائية الفصلية التي تقدمها (الأونروا) لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية منهم 620 ألف شخص في غزة يعانون الفقر المدقع ويعيشون على أقل من 1.6 دولار في اليوم.

من ناحية ثانية، وصل العجز في تكاليف إعادة الإعمار إلى أكثر من 200 مليون دولار، رغم مرور أكثر من خمس سنوات على انتهاء الحرب الأخيرة، في حين أن قرابة 25 ألف وحدة سكنية مأهولة تحتاج إلى إعادة بناء، فيما تحتاج نحو 60 ألف وحدة إلى ترميم كي تلبى معايير الحد الأدنى الملائم للسكن. كذلك تقول وزارة الأشغال العامة إن قرابة 2250 وحدة هُدمت خلال حرب 2014 وما قبلها لا يتوافر لها أي تمويل لإعادة بنائها.